

القصائد المميزة • الولايات المتحدة الأمريكية • سوريا

كيف يختلف التعليم والممارسة القانونية في الولايات المتحدة عن سوريا

تاريخ النشر

18 مارس 2026

الكاتب

سيريا مورس
النشر العلم

في مرحلة تعيد فيها سوريا رسم ملامح مؤسساتها القانونية، تبرز الحاجة إلى فهم الممارس القانوني العالمي، ليس فقط من منظور نظري، بل كأداة عملية لبناء مظنة قانونية أكثر كفاءة واستجابة لمطالب المرحلة القادمة.

يعد النظم القانوني في الولايات المتحدة من أكثر الأنظمة تميزاً وتأثيراً في العالم، حيث يقوم على تقاليد القانون العلم. ويختلف هذا النظم بشكل جوهري عن النظم القانوني المعمد في العديد من الدول، ومنها سوريا، التي تتبع نظم القانون المدني.

إن فهم هذه الفروقات لم يعد مسألة أكاديمية بحتة، بل ضرورة عملية في سياق بناء مظنة قانونية قادرة على مواجهة التحديات والتحويلات، وإعداد كوادر قانونية مؤهلة تسهم في ترسيخ الاستقرار

المؤسسي.

نظم قائم على المواقف القضائية

يقوم النظم القانوني في الولايات المتحدة على مبدأ المواقف القضائية، المعروف بـ stare decisis. حيث تعقد المحاكم على الحكم السابقة عند الفصل في القضايا الجديدة.

تلتزم المحاكم اللأف باتتبع قرارات المحاكم اللأف ضمن نفس اللأختصاص القضائي، مما يضمن الاستقرار والنسب في تطبيق القانون. وفي الوقت ذاته، يمكن للمحكم التمييز بين القضايا إذا اختلفت الوقائع، ما يسمح بتطور القانون مع الحفاظ على استقراره.

كما يعتقد القضاة والمحامون عفاً عما يعقب. "المواقف القبلية"، وهي الحكم الصادرة عن مدعهم في ولايات أو لخصائص أخرى، والتي يمكن الاستفادة منها دون أن تكون ملزمة. ويتيح هذا النظم المرن والمتعدد المصادر تطوير الجهد القانوني عبر الاستناد إلى القوانين الفدرالية، وقوانين الولايات، ومجموعة واسعة من الحكم القضائية. وتتبع دول مثل المكسيك وكندا وأستراليا أنظمة مشابهة، مما يعكس التأثير العالمي لنظم القانون العام.

الإطار القانوني المحلي في سوريا

في المقابل، تعتمد سوريا نظم القانون المحلي، الذي يقوم بشكل أساسي على النصوص القانونية المكتوبة. ويعد التشريع الصادر الرئسي للقانون، في حين لا تقع الحكم القضائية بأقوة إلزامية لتتبع الحكم القضائية السابقة كأسس قانوني والتي تتمتع بها في أنظمة القانون العام، باستثناء لجهات محكمة النقض، فهي محكمة قانون و شكل مرجعاً إرشادياً مهماً. يقوم القضاة بتطبيق وتفسير النصوص القانونية ضمن إطار مظم ومحدد، مع تقديم هاش من التقدير ضمن حدود قانونية معينة، خذلة فيما يتفق بكيف الوقائع وتحديد العقوبات. كما لا يقصر النظم القانوني على التشريع وحده، إذ تلعب مصادر أخرى دوراً كمالياً، مثل العرف، ومبادئ الشريعة الإسلامية في بعض المجالات، إضافة إلى مبادئ العدالة العلمية. ويؤكد هذا النظم، من الناحية النظرية، على تحقيق الوضوح والنسب من خلال الالتزام بالنصوص القانونية، مع إتاحة مجال للتقدير القضائي ضمن الأطر المحددة. ورغم متانة هذا الإطار القانوني من حيث البنية، فإن التحدي في الواقع لا يكمن في النصوص ذاتها، بل في آليات التطبيق، ومستوى التمهيل العملي للكوادر القانونية، بما يوجب متطلبات الواقع المتغير.

التعليم القانوني في الولايات المتحدة: مسار مهني قائم على التطبيق

من أبرز أوجه الاختلاف بين النظمين هو طريقة إعداد وتمهيل القانونيين. في الولايات المتحدة، يعد التعليم القانوني مساراً مهنياً مقهماً، حيث يتعين على الطالب بعد إتمام المرحلة الثانوية الحصول أولاً على شهادة جامعية قبل التقدم إلى كلية الحقوق. كما يطلب القبول اجتياز اختبار معيارية ومنافسة عالية.

تستمر دراسة القانون لمدة ثلاث سنوات، وتجمع بين الجانب النظري والتطبيقي، وتشمل:

مدعهم صورية (Moot Court) عيادات قانونية للتعامل مع قضايا حقيقية أو بشرف أكاديمي مدكدة جلسات المدعهم والإجراءات القضائية تدريبية عملية وبرامج تدريب صيفية

ويضمن هذا النموذج تخريج طلاب يمتلكون المعرفة القانونية والمهارات العملية التي تؤهلهم لممارسة المهنة مباشرة بعد التخرج.

رغم الفجوة: نحو تطوير التدريب القانوني العملي في سوريا

رغم أن التعليم القانوني في سوريا يوفر أساساً نظرياً قوياً، إلا أنه واجه تحدياً تحديث في توفير التدريب العملي المصهي.

غير أن هناك مؤشرات واضحة على تحول تدريجي في هذا المسار.

في جامعة الشام الخذلة في اللاذقية، أطلقت كلية الحقوق "المحكمة الافتراضية"، التي تدهي بشكل واقعي إجراءات المدعهم. وتشمل هذه التجربة قاعة محكمة مكملية، وهيئة قضائية، ومقامين، وشهود، وإجراءات قانونية تدهي الواقع.

وقد تم إطلاق المحكمة الافتراضية ومقد أول جلساتهما يوم السبت الموافق 14 آذار/مارس، في خطوة نوعية تعكس توجهاً عملياً مقهماً في تطوير التعليم القانوني.

ويظهر إلى هذه المبادرة كأحد الفلخج الرائجة التي يمكن تعميمها على كليات الحقوق في سوريا مستقبلاً، بما يسهم في إعداد جيل قانوني أكثر جاهزية وكفاءة.



رؤية مقارنة من الميدان

يقوم المحامي والمستشار القانوني والمسيحي بساميل بقر، القيم في وشن، رؤية فريضة تستند إلى خبرته الأكاديمية والاهمية في كلا الظلمين القانونيين. فهو دخل على إجازة في القانون من جامعة حلب، كلية الحقوق الثانية في حلب، ودخل على درجة الماجستير في القانون العلم من جامعة وشن في الولايات المتحدة.

وخلال زيارة أجراها مؤخراً إلى جامعة الشام الخاصة في اللاذقية، التقى السيد بقر بكل من الدكتورة أمالة كيوان، عميدة كلية الحقوق، والكتور محمد دلي، مدير كلية اللاذقية، حيث طلع بشكل مباشر عن مرافق الجامعة والتطورات الأكاديمية فيها. وقد أتلت لهذه الزيارة الوقوف على التحضيرات لإطلاق مشروع المحكمة الافتراضية، ومتابعة انطلاقها الفعلي كجزء من توجه حديث نحو تعزيز الجاذب التطبيقي في التعليم القانوني.



وفي تعليقه على هذه التجربة، قال المستشار بقر:

إن جامعة الشام الخاصة تتخذ خطوات مهمة وملموسة نحو إحالة تعريف التعليم القانوني في سوريا،

من خلال الانتقال من الطابع النظري إلى إعداد عملي حقيقي يوجب متطلبات المهمة.

وأضاف:

من خلال تجربتي في دراسة القانون في الجمهورية العربية السورية ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، ألتزم التأكيد أن التدريب العملي ليس خياراً إغنياً، بل هو عنصر أساسي في بناء مدبر مؤهل وقادر على التعامل مع الواقع القانوني بكفاءة. وأشار بقدر إلى أهمية هذه الخطوة في المسعى الوطني قائلاً:

مع تدهور سوريا نحو المستقبل، فإن إعداد كوادر قانونية مؤهلة عملياً سيشكل أحد الركائز الأساسية لتسيخ سيادة القانون وتعزيز الثقة بالمؤسسات. وأطلع على أن توجد مؤسسات مثل جامعة الشام الخلد هذا التحول وأن تضع معايير جديدة للتعليم القانوني في البلاد.



نحو مستقبل قانوني أكثر كفاءة

في ظل الجهود المبذولة لإصلاح هذه المؤسسات في سوريا، يبرز تطوير التعليم القانوني كعنصر محوري في رسم ملامح المرحلة القادمة.

إن رهم الفجوة بين النظرية والتطبيق لم يعد خياراً، بل ضرورة استراتيجية.

ويمثل إدخال نماذج تدريبية عملية، مثل المحاكم الافتراضية، توجهاً حديثاً يوجب متطلبات الواقع. وعند هج مع الأسس الأكاديمية المتينة، يمكن أن يسهم هذا النهج في إعداد جيل جديد من القانونيين القادرين على تعزيز العدالة، وتسيخ المؤسسات، وصم سيادة القانون.

إن الاستثمار في التعليم القانوني التطبيقي اليوم، هو استثمار مباشر في مستقبل العدالة في سوريا، وفي بناء مؤسسات قادرة على تحقيق الاستقرار وتسيخ دولة القانون.

الرابط الرسمي للفقار



SCAN TO READ

قرأ الفقل عى الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=5983